

استراتيجية وطنية للتصدير «قريباً».. والحكومة تنوي ربطه بالاستيراد

بالمجتمع ومزوراً بالمؤسسات والهيئات وخاصة الجمارك، ووصولاً إلى الشحن وولوج السوق الخارجية.

كما تناولت الأفكار المطروحة أهمية الخطط للتصدير ووضع خطة تصديرية،

واعيادة واقع التصدير لقطاع اقتصادي،

وضرورة عزفه أهنا يستنتج نحوس، أم

تصدر ما نتج؟ بالإضافة ضرورة تفعيل دور هذه هيئة الإنتاج وتنمية المصانع،

ودراسة التعرفة الجمركية واسعها

الاسترشادية، واعادة النظر بموضوع دعم

المصريين، الذي يجب الا ينبع من دون

فائدة اقتصادية، في الوقت الذي تكون مبرود

كل دولار دعم تصدير بين ٣٠٠ و٤٠ دولار

في الاقتصاد، الذي يعيش الدول، بالإضافة

إلى ضرورة ربط الاستيراد بالتصدير، وهو

الموضوع الذي شدد عليه رئيس مجلس

الوزراء، بالتعاون مع دراسة لفتح

سقف الاستيراد للمواد الأولية ومستلزمات

الإنتاج.

وفي نهاية الجلسة كلف رئيس مجلس

الوزراء الحاضر تقديم روبي وأفكار

اقتراحات تخدم الموضوع على إنشاء

للبدء بالتنفيذ، فور اقرار الشروع الفاصل

بالتصدير، ويفتح المجال للاتصالات إلى

رئيس هيئة تخطيط ال الدولة معاذ صابونى،

ليشرح على المذكرة النهائية وزير التنمية

الإدارية حسان الشووى، بالتنسيق مع

وزارة الاقتصاد والمجلس الاستشاري في

الحكومة وصرف سوريا المركزي.



والقطاعات، وضرورة توصيف الواقع

الاقتصادي اليوم لاتباطه التصدير بالوضع

الاقتصادي بشكل مباشر، والبحث في

افتراضات التجارة الخارجية الاستدامة منها

المواد المعدة للتصدير، وتحديد دراسة

وافتراضات عن عرض الوزير النورى، والمذكرة

الموجودة بين أيدى الفريق الاقتصادي

الحادي عشر، بما تأدى الأفكار المطروحة

عرض الوزير النورى يلخص الأفكار

الأساسية الواردة في تركة الوزارء في

وتحقيق توزيع المنتجات وتحديد السعر

الافتراضات التجارية الخارجية الاستدامة

جديداً بآيات السوق، وفتح الماركتات

من جهة أخرى تزيد السيولة المكتسبة من الكسائز

بفقدانها قيمتها مع انخفاض قيمة الليرة، لذا يكون الحل

بتوظيفها عبر قروض جديدة، تولد إيرادات كبيرة،

هذه المالية منوط بقدرة المصرف على جذب المفترضين، وذلك

بفتح قروض ذكية، تلبى مطالب المواطن وتختصر عليه تكلفة

الاقراض قبل المسطوط، مع الحفاظ على صحة البنك في

تشغيل سيرته، لذا كان خيار الحكومة رفع سقف القروض

لذوي الدخل المحدود ٥٠ ألف ليرة سوريا، لكن السؤال

هنا، هل تتوجه هذه الخطوة وتحقيق غاياتها؟

من جهة أخرى، يعبر القرض ملفاً جدياً قياساً إلى دخل

الموظف، مما يجعله أكثر تفضلاً في الدخل، فربما كان عليه قبل

الحرب، نظرًا لأن الزيادات في الأجر والراتب ضعيفة قياساً

إلى التضخم، وحتى مع انخفاض القيمة الحقيقة للأقساط مع

استمرار التضخم، إلا أن الأثر قياساً إلى الدخل يبقى ملحاً جداً

وقد يستهلك القرض ٤٠٪ من الدخل الشهري في ظل سياسة

الأجر الحالية.

لذا ننتيج أن القرض يكون ملحاً للأموال الذين ليسوا من

أصحاب الدخول المحدودة لأنخفاضه أعب الأقساط مع

في ظل وجود أكثر من ندخل، ويمكن أن يستخدم بغض النظر القرض

في المضاربة بسوق الصرف، ويكون ملحاً جداً على أصحاب

الدخل المحدود نظرًا لأنخفاض القيمة الشرائية للقرض في السوق

وارتفاعه كثبة من دخل، في حين يوفر المصادر مهرباً

من تجديد السيرة.

لذا يكون جيداً إعادة النظر بالسياسة التسليفية والبحث عن

بدائل أكثر فاعلية بدلاً من قبول خداع الذات في الدفاتر.

للمجتمعات، وتحديد دراسة

الافتراضات التجارية، والمذكرة

الوجودة بين أيدى الفريق الاقتصادي

الحادي عشر، بما تأدى الأفكار المطروحة

عرض الوزير النورى يلخص الأفكار

الأساسية الواردة في تركة الوزارء في

وتحقيق توزيع المنتجات وتحديد السعر

الافتراضات التجارية الخارجية الاستدامة

جديداً بآيات السوق، وفتح الماركتات

من جهة أخرى تزيد السيولة المكتسبة من الكسائز

بفقدانها قيمتها مع انخفاض قيمة الليرة، لذا يكون الحل

بتوظيفها عبر قروض جديدة، تولد إيرادات كبيرة،

هذه المالية منوط بقدرة المصرف على جذب المفترضين، وذلك

بفتح قروض ذكية، تلبى مطالب المواطن وتختصر عليه تكلفة

الاقراض قبل المسطوط، مع الحفاظ على صحة البنك في

تشغيل سيرته، لذا كان خيار الحكومة رفع سقف القروض

لذوي الدخل المحدود ٥٠ ألف ليرة سوريا، لكن السؤال

هنا، هل تتوجه هذه الخطوة وتحقيق غاياتها؟

من جهة أخرى، يعبر القرض ملفاً جدياً قياساً إلى دخل

الموظف، مما يجعله أكثر تفضلاً في الدخل، فربما كان عليه قبل

الحرب، نظرًا لأن الزيادات في الأجر والراتب ضعيفة قياساً

إلى التضخم، حتى مع انخفاض القيمة الحقيقة للأقساط مع

استمرار التضخم، إلا أن الأثر قياساً إلى الدخل يبقى ملحاً جداً

وقد يستهلك القرض ٤٠٪ من الدخل الشهري في ظل سياسة

الأجر الحالية.

لذا ننتيج أن القرض يكون ملحاً للأموال الذين ليسوا من

أصحاب الدخول المحدودة لأنخفاضه أعب الأقساط مع

في ظل وجود أكثر من ندخل، ويمكن أن يستخدم بغض النظر القرض

في المضاربة بسوق الصرف، ويكون ملحاً جداً على أصحاب

الدخل المحدود نظرًا لأنخفاض القيمة الشرائية للقرض في السوق

وارتفاعه كثبة من دخل، في حين يوفر المصادر مهرباً

من تجديد السيرة.

لذا يكون جيداً إعادة النظر بالسياسة التسليفية والبحث عن

بدائل أكثر فاعلية بدلاً من قبول خداع الذات في الدفاتر.

الوطن

تسنى لـ«الوطن» حضور جلسة نوعية

للحوكمة المناقشة بعض المواضيع

الاقتصادية، أهمها ملف التصدير، الذي

شكل الميز الأكبر من وقت الاجتماع.

وكان الواقع في الاجتماع أن الهدف

الرئيسي من حيث ملف التصدير واعطائه

أولوية واحتتمالاً كبيراً من رئيس الحكومة

شحصياً، وهو صبيح إسكندرية وطنية

للتصدير في سوريا، وبطبيعة الوصول إلى

التصدير المالي على حد تعبير رئيس

مجلس الوزراء عاصم خيسوس - الذي شدد على

ضيوف معركة نقاط العملة المحلية في قطاع

التصدير رغم تخفيف قيود دين الصارف

يضاف لها خصوصياتها وخاصية

الرسوم الجمركية التي تعيق تجارة

الصادرات، بما في ذلك تقييد

التصدير بـ١٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٢٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٣٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٤٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٥٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٦٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٧٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٨٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ٩٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ١٠٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ١١٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ١٢٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

التصدير بـ١٣٠٪ من إجمالي إيرادات

التصدير، مما يهدى إلى تقييد

حقائق عن قروض ذوي الدخل المحدود

المحرر الاقتصادي

احتقت بعض المصارف العامة أمس بقرار رفع سقف قروض

ذوي الدخل المحدود من ٣٠ ألف ليرة سورية إلى ٥٠ ألف ليرة،

أي بنسبة نحو ٦٦,٦٧٪، وذلك بالقيمة النقدية لها، وهذا مطلب

المصارف التي تعاني من فائض في السيولة خارج التأمين على

الإيداعات والخسائر بمزيد من الإنفاق على الفوائد

يقاربها تدقق تفاصيلها إلى البنك

يضع موجوباتها وتفاصيلها، كما

ويمضي أن المصارف تتفق على خلق

البيئة المطلوبة، وهذا يتحقق

بأن رفع سقف قروض ذوي الدخل المحدود من ٣٠ ألف ليرة

إلى ٥٠ ألف ليرة، مما يزيد في تكلفة